

Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦
٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نيويورك
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع
الإنتاجية: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٤

موجز

في تموز/يوليه ٢٠١٥، أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رسمياً تقريره عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/70/5/Add.1)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (A/70/5/Add.2)، وزود كلا الكيانين بآراء مراجعة حسابات (نظيفة) غير مشفوعة بتحفظات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهذه هي السنة الثالثة من عملية إعداد التقارير بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تؤكد الآراء غير المشفوعة بتحفظات فيها مجدداً التزام البرنامج الإنمائي المستمر بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وجهوده المتواصلة في هذا الصدد، مكملاً بذلك ما يزيد عن عقد من الزمن من آراء مراجعة الحسابات غير المشروطة. وسوف يواصل كلا الكيانين جهودهما الرامية إلى ضمان الحفاظ على هذا السجل الحافل.

وما زالت المساءلة والشفافية تشكّلان أعلى أولويات المنظمتين، وتشملان نشر المعلومات وفقاً لمعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة. ولزيادة تعزيز المساءلة وترسيخها بعد إجراء التغييرات الهيكلية، أطلق البرنامج الإنمائي إطاره المؤسسي المتعلق بالمساءلة، وهو بصدد تنفيذه، منذ بداية عام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301115 251115 15-19902X (A)



ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في معالجة أعلى الأولويات الثماني التي حددتها الإدارة لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (كما وردت في الوثيقة DP/2015/8، وأيدها المجلس في قراره ٥/٢٠١٥)، ويبين حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بلغ عدد الأولويات ١٥ أولوية. وقد أدى التقدم المحرز والمكاسب الإيجابية، التي أقرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومجلس مراجعي الحسابات، إلى خفض عدد الأولويات إلى ثمان في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأخذت الإدارة في الحسبان التعليقات الواردة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة (A/70/338/Add.1) في استعراضات كل منهما لتقرير مراجعة الحسابات الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات (A/70/5/Add.1 A/70/5/Add.2)، والتقرير الموجز المقتضب للمجلس إلى الجمعية العامة (A/70/322).

وعملًا بقرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٠، ترد في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي تفاصيل عن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، وتقرير المراجعة الكامل لمجلس مراجعي الحسابات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي: (أ) ملاحظة الآراء غير المشفوعة بتحفظات، الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤؛ و (ب) الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات الثماني العليا التي وضعتها الإدارة لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ و (ج) تشجيع الجهود الإدارية المتواصلة التي يبذلها البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والسنوات السابقة، وفقاً لمواعيد التنفيذ المستهدفة.

أولاً - مقدمة

١ - تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية آراء مراجعة حسابات (نظيفة) غير مشفوعة بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مسجلين بذلك مضي فترة تزيد عن عقد من الزمن صدرت خلالها آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات، ومؤكدين التزامهما بتحسين الإدارة والشفافية والمساءلة المالية باستمرار. وكان التأكيد الذي أبداه مدير البرنامج في البداية، بشأن جعل الشفافية والمساءلة أولويتين رئيسيتين، عاملاً فاعلاً في تمكين المنظمتين من تلقي آراء غير مشفوعة بتحفظات، وسوف يوفر البيئة التمكينية الصحيحة في حين تواصلان العمل من أجل كفالة المحافظة على سجلهما الجيد.

٢ - وعلى الرغم من أن المنظمتين كليهما انتقلتتا إلى دورة مالية سنوية لمراجعة الحسابات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن البرنامج الإنمائي يرى أن من الضروري تتبع التقدم المحرز في ما يتصل بالأولويات العليا التي حددها الإدارة لمراجعة الحسابات خلال فترة عامين، وهو ما سيوفر الوقت الكافي لتنفيذ الأولويات بفعالية. وتمشيا مع ممارسات سابقة أثبتت خلال فترات السنتين الثلاث الأخيرة، لا تزال إدارة البرنامج الإنمائي تسعى للحصول على رأي مستقل لمجلس مراجعي الحسابات، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، في تقييم التقدم المحرز في معالجة أولويات مراجعة الحسابات الثماني العليا، وفي تحديد التحديات المتبقية. وهناك اتفاق عام على أن تقدماً مشجعاً قد أحرز بشأن جميع أولويات الإدارة الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات، مقارنةً بالتقدم الذي أحرز في السنتين السابقتين (٢٠١٢-٢٠١٣) في نفس الفترة الزمنية المقابلة. وكان البرنامج الإنمائي قد حقق تقدماً جيداً في ٦٧ في المائة من تلك الأولويات، وكان ماضياً في المسار السليم نحو تنفيذها كاملة، في حين عكس ٣٣ في المائة منها حداً أدنى من حالات التحسن. وفي التقرير المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، كان ٨٨ في المائة منها على الطريق الصحيح، و ١٢ في المائة منفذةً تنفيذاً كاملاً. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن ينفذ بالكامل الجوانب المتبقية، وسيبذل جهوداً إضافية لكفالة تنفيذها، عندما يتولى تقييم الأولويات استناداً إلى تقرير مراجعة الحسابات النهائي لعام ٢٠١٥، وإلى مداورات المجلس التنفيذي بشأن التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٣ - وتواصل إدارة البرنامج الإنمائي معالجة الثغرات التي حُددت في التقييم الأولي للتقدم المحرز في ما يتعلق بالأولويات الثماني العليا التي وضعتها الإدارة لمراجعة الحسابات قبل صدور التقرير الرسمي القادم لمجلس مراجعي الحسابات في الربع الثاني من عام ٢٠١٦. وفي هذه المرحلة، وفي حين يتم إحراز تقدم، تقوم إدارة البرنامج الإنمائي بتقدير ما إذا كانت هناك حاجة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام في المقرر الرئيسي، وعلى المستوى الميداني لمواجهة التحديات المتبقية في خمسة مجالات رئيسية ذات أولوية هي: (أ) إدارة قدرات الشركاء المنفيين وشؤونهم الائتمانية؛ و(ب) إدارة البرامج/المشاريع وضمان الجودة؛ و(ج) تخطيط المشتريات، وتوفير التأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم؛ و(د) المساءلة الإدارية، وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني؛ و(هـ) إدارة التوظيف، وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة (رصد المهلة السابقة للتعين عن كذب، ولجان استعراض تعزيز الامتثال، فيما جرت معالجة المخاطر المترتبة على الضوابط المتصلة بانتهاء الخدمة معالجة تامة).

٤ - ويعرض المرفق ١ الأولويات الثماني العليا التي حددتها الإدارة لمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ليعكس التقدم المحرز خلال السنوات الماضية منذ الأولويات الخمس عشرة الأصلية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وللحفاظ على هذا المستوى المحسّن، وتحقيق مكاسب إضافية، سوف يكون هناك إشراف ومراقبة استباقيان مستمران لعملية تنفيذ أولويات الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات.

٥ - ويوفر الملحق ٢ موجزا للتقييم الأولي لأولويات الإدارة العليا الثماني المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أيد فريق الأداء المؤسسي، الذي يرأسه المدير المعاون، نتائج التقييم الداخلي الذي استعرضه أيضاً الفريق التنفيذي الذي يرأسه مدير البرنامج.

٦ - ووفقاً لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات في تقريره لعام ٢٠١٤ (A/70/5/Add.1)، وفي تقرير البرنامج الإنمائي الموجز المختضب الوارد في تقريره المقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/70/322)، يبدي البرنامج الإنمائي إدراكاً مستمراً للمسائل والتحديات التي جرى تناولها في أولويات الإدارة الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وسوف تقوم المنظمة، في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، بإدراج المسائل الناشئة الجديدة في التنقيح القادم لأولويات الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧ - وتوفر الفروع التالية موجزاً للتقدم المحرز فيما يلي: (أ) الأولويات الثماني العليا التي حددتها إدارة البرنامج الإنمائي لمراجعة الحسابات، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مع إجراءات

محددة ترمع الإدارة اتخاذها؛ و (ب) معالجة التحديات التي جرى تحديدها، في الأشهر المتبقية، قبل التقييم النهائي الذي سيجري في عام ٢٠١٦.

ثانيا - استعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الإدارة الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ألف - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية

٨ - يتصل مجال الأولوية هذا بتعزيز إدارة الشركاء المنفذين، بما في ذلك تعزيز الامتثال للضوابط؛ وتحسين التقيد بمواعيد تقديم تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني؛ وتعزيز إجراءات متابعة مراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني المتعلقة بالآراء المعدلة المتعلقة بمراجعة الحسابات، وبإحداث أثر مالي صافٍ كبير.

٩ - أما التقدم المحرز إزاء عناصر هذه الأولوية، فهو متنوع. وفي حين لوحظ حدوث أوجه تحسن، تظل هناك حاجة إلى مزيد من العمل لأجراء معالجة كاملة للمخاطر المرتبطة بهذه الأولوية. وقد قام البرنامج الإنمائي بوضع واستكمال سياسات مختلفة فيما يتعلق بعمل الشركاء المنفذين، بما في ذلك ورقة بشأن إدارة المخاطر الائتمانية التي تشكل الأساس في ما يتعلق بكيفية تخفيف المخاطر المرتبطة بها. وفي الحالات التي يجري فيها تحديد ثغرات، يظل التدريب وبناء القدرات، في المجالات الوظيفية الرئيسية، يشكلان حجر الزاوية الأساسية لتعزيز الامتثال والضوابط الداخلية. ومن شأن البدء بتنفيذ إطار النهج المنسق المنقح للتحويلات النقدية والسياسات التشغيلية المرتبطة به، خلال عام ٢٠١٥، أن يزيد في تعزيز إدارة المخاطر لدى البرنامج الإنمائي مع الشركاء المنفذين، وأن يرشد خيار البرنامج الإنمائي في ما يتعلق بالتحويلات النقدية، وانتظام عمليات التفتيش الموقعي، وعمليات مراجعة الحسابات، استنادا إلى تقييمات المخاطر. ويعتمد البرنامج الإنمائي على عمليات مراجعة الحسابات السنوية للتنفيذ على الصعيد الوطني/وتلك التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، باعتبارها آلية رقابة وضمان رئيسية في ما يتعلق بالمشاريع التي ينفذها الشركاء المنفذون. ويسر البرنامج الإنمائي أن يفيد بأن حالة تقديم التقارير قد زادت بنسبة ١٢ في المائة (من ٨١ في المائة إلى ٩٣ في المائة) بين السنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بحلول الموعد النهائي لتقديم التقارير، وهو ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو ما يوفر ضمانات في الوقت المناسب بشأن ما تقرب قيمته من بليون دولار من النفقات مع الشركاء المنفذين. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ الأثر المالي الصافي للإففاق غير المسموح به، الناشئ عن مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤، ما مقداره ٨,٥ ملايين دولار، وهو ما يمثل ٠,٤ في المائة من

مجموع النفقات المراجعة، ويشكل انخفاضاً كبيراً عن الفترتين المائتين ٢٠١٣ و ٢٠١٢، اللتين سجلتا أثراً مالياً صافياً قدره ٥ في المائة و ٦ في المائة على التوالي. وعندما يحصل مشروع على ثلاثة آراء مراجعة حسابات معدلة متكررة أو أكثر، فإن المكتب الإقليمي يقوم بمراقبة تنفيذ خطط العمل لمعالجة نقاط الضعف التي يتم تحديدها. وقد انخفض عدد المشاريع التي حصلت على ثلاثة آراء مراجعي حسابات معدلة متكررة أو أكثر بنسبة ٣٣ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وهذا دليل على الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمعالجة الأسباب الجذرية، وهو مما يؤدي إلى آراء مراجعة الحسابات المعدلة.

١٠ - وسوف يواصل البرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى إدارة الشركاء المنفذين وتعزيز الامتثال للضوابط، بتنفيذ رقابة ورصد مستمرين؛ وبالتركيز على تحسين التقييد بمواعيد تقديم التقارير المتعلقة بمراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني؛ والقيام فعليا برصد تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ ومعالجة المخاطر التي يجري تحديدها في المشاريع التي تحصل على آراء معدلة متكررة لمراجعة الحسابات. وفي حين ستظل هناك على الدوام مخاطر كامنة متبقية بتأثير البيئات التي ينفذ البرنامج الإنمائي برامجها فيها، فإن هدف المنظمة هو وضع آليات وضوابط تخفف حدة هذه المخاطر، مع كفالة تحقيق مرونة في تنفيذ البرامج.

باء - إدارة البرامج/المشاريع وضمان الجودة

١١ - يشمل المجال ذو الأولوية هذا ما يلي: (أ) تحسين نوعية إدارة البرامج والمشاريع التي تركز على النتائج، بما في ذلك تعزيز الرصد والتقييم؛ و(ب) مواصلة القيام عن كثب بإدارة البرامج والمشاريع التي تنطوي على مخاطر شديدة؛ و(ج) كفالة التقييد بالمواعيد في إقفال الحسابات المالية للمشاريع، ورد المبالغ إلى المانحين.

١٢ - ومع الاعتراف بالتقدم الكبير المحرز في إطار هذه الأولوية، فإن بعض المبادرات تتطلب وقتاً إضافياً، من أجل تنفيذها كاملة، وتحقيق الفوائد المرجوة منها. وفي إطار العنصر (أ)، لوحظ تحقيق تحسن جيد، والبرنامج الإنمائي ماضٍ في تحقيق هدفه في هذا الصدد، وهو معالجة أبرز المجالات التي جرى التأكيد عليها في هذه الأولوية. وقد حظي التقرير الأول الذي يستند إلى إطار النتائج والموارد المتكامل لمدير البرنامج (DP/2015/11)، المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٥، باستعراضات إيجابية للغاية من الدول الأعضاء. وبناءً على الدروس المستفادة من أول تقرير سنوي يركز على الأدلة، بذل البرنامج الإنمائي جهوداً على نطاق المؤسسة لزيادة تعزيز نوعية الأدلة الإنمائية، لأغراض منها تحقيق بيانات إطار الموارد والنتائج المتكامل، ونتائج وثائق البرامج القطرية، والنتائج على مستوى المشاريع، والتقييمات اللامركزية، والإبلاغ عن النتائج النوعية، بواسطة التقارير السنوية

الموجهة نحو النتائج. وقد قام فريق الأثر الإنمائي، في مكتب دعم البرامج والسياسات، باستعراض نوعية الأدلة الإنمائية في جميع المكاتب القطرية البالغ عدده ١٣٥ مكتباً، وأصدر تقريراً عن استعراضات الأدلة، متضمناً تغذيات مرتدة ملموسة بشأن كيفية تحسين قاعدة الأدلة لدى المكاتب. وتوفر هذه العملية مجموعة من الدروس التي أتاحت للمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي لتحسين المساءلة بفضل جودة إعداد التقارير ومصادقية النتائج. وتوجيه من المتخصصين في رصد المكاتب الإقليمية والمراكز الإقليمية وتقييمها، قامت المكاتب القطرية باستعراض وتنظيف بيانات إطار النتائج والموارد المتكامل، وأطر نتائج وثائق البرامج القطرية في النظام المؤسسي ونتائج المشاريع في نظام أطلس، لتكون جاهزة لعملية إعداد التقارير عن النتائج في نهاية عام ٢٠١٥، وهي عملية حرجية سوف يضع البرنامج الإنمائي فيها خيارات استراتيجية قائمة على الأدلة لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويقوم البرنامج الإنمائي بإصدار معايير جديدة للنوعية لعملية البرمجة، ونظام تصنيفي لضمان الجودة، في ثلاث مراحل، لتعتمدها كاملةً جميع البرامج والمشاريع بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وتستند معايير الجودة إلى سبعة معايير تتعلق بالجودة، وهي معايير استُرشد فيها من جميع النواحي بالدروس المستفادة من التقييمات والاستعراضات، وتتضمن رؤية الخطة الاستراتيجية لتحسين البرمجة، على نحو ما هو مبين في منهجية مواءمة البرامج. وهذه المعايير تتناول البرمجة النوعية من مجموعة واسعة من المجالات، وتدعم تحسين التركيز على النتائج، الذي يسترشد بأدلة التقييمات، وغيرها من الأدلة، وتقوم على نظرية تحليل التغيير. وقام البرنامج الإنمائي بتجريب أداة تقييم جودة البرامج، لتقديمها إلى المجلس في دورته العادية الثانية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥: وجرى تقييم ٧٣ في المائة من وثائق البرامج القطرية بأنها 'استوفت' معايير الجودة المؤسسية أو 'تجاوزتها'. ويُتوقع أن يؤدي إنفاذ ضمان الجودة للبرامج والمشاريع إلى تعزيز قابلية عمل البرنامج الإنمائي للتقييم، ويساهم في استدامة النتائج. وفي إطار العنصر (ب) من عمليات مراجعة الحسابات الثماني للبرامج التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، المنفذة في عام ٢٠١٥، لم يحصل أي منها على درجة 'غير مُرضٍ'، مقارنة بدرجة 'غير مرضٍ' واحدة في كل من الفترتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتشمل التدابير الإضافية التي تُتخذ للتصدي لمخاطر محددة ما يلي: '١' وضع منهجية شاملة للمشتريات من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية والقيمة مقابل المال، بإبرام اتفاقات طويلة الأمد مع منظمات الأمم المتحدة، ومختبرات مراقبة الجودة، والكيانات التجارية الأخرى؛ و'٢' تقديم الدعم عن بُعد، وفي الموقع، لقياس حجم المخزون والتنبؤ به؛ و'٣' تنمية القدرات، وتقديم التدريب، في جميع المجالات الوظيفية؛ و'٤' مراجعة حسابات الجهات الفرعية التي تتلقى الدعم وتدار

مركزيا مع شركات خارجية لمراجعة الحسابات؛ و'ه' وضع نظام داخلي للإنذار المبكر تحت إدارة المشاريع، لحفز المكاتب القطرية على اتخاذ الإجراءات الملائمة، وفي الوقت المناسب، عند تحديد المخاطر؛ و'و' إنشاء أدوات لإدارة الجهات الفرعية التي تتلقى الدعم، لأغراض تقديم التقارير وتقييم الأداء. وفي إطار العنصر (ج) المتعلق بإقفال الحسابات المالية للمشاريع في الوقت المناسب، ورد المبالغ إلى المانحين، أصدر البرنامج الإنمائي تعليمات وتوجيهات محددة للمكاتب القطرية بشأن تتبع عملية إقفال المشاريع على وجه السرعة، في حين تتخذ إجراءات واضحة لتصفية المبالغ المتقدمة، لردّها إلى المانحين. وسوف تتحقق فوائد هذه التدابير كاملة في الأشهر المقبلة.

١٣ - وسوف تواصل الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي تقديم خدمات الإشراف والتوجيه بشأن البرامج والمشاريع التي تنطوي على مخاطر شديدة، والتوجيه بشأن تنفيذ استراتيجية إدارة الصندوق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ مجموعة التدابير التالية لمعالجة هذا المجال ذي الأولوية: (أ) يقدم فريق الشراكة التابع للصندوق العالمي دعماً متواصلاً إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من أجل تحسين الأداء وإدارة المنح، ويقوم بوضع أدوات ومبادئ توجيهية بشأن كيفية معالجة مسألة التوصيات المتكررة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ و(ب) ثمة سياسة جديدة للرصد هي قيد التطوير، وتتضمن استراتيجية جديدة لتعزيز التقييم اللامركزي لمشاريع البرنامج الإنمائي؛ و(ج) سيقوم البرنامج الإنمائي بصقل أدوات الرصد القائمة من أجل تعزيز عمليات إقفال الحسابات المالية للمشاريع؛ و(د) في حين يواصل البرنامج الإنمائي بذل كل جهد ممكن لتجهيز المبالغ التي ينبغي ردها إلى المانحين في الوقت المناسب، فمن المهم التأكيد على قيام أطراف ثالثة، كالشركاء المنفذين والجهات المانحة، باتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

جيم - تخطيط المشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم

١٤ - يسعى هذا المجال ذو الأولوية إلى معالجة المسائل المتعلقة بما يلي: تعزيز الامتثال والقدرات في مجال المشتريات (التخطيط وإصدار الشهادات وتقييم القدرات)؛ وتعزيز توحيد عمليات الشراء حسب كل فئة من فئات المشتريات؛ وتنفيذ التحقيقات الاستباقية، للحد من مخاطر الاحتيال المتصلة بالمشتريات.

١٥ - وقد لوحظ حدوث حالات تحسن كبيرة في إطار هذا المجال ذي الأولوية. وفي حين ظل البرنامج الإنمائي على الدوام يتولى عمليات الرقابة والرصد في إطار المشتريات، فقد أنشئت مؤشرات رئيسية للأداء بشأن هذه الأنشطة، من أجل تقديم خدمات الإنذار المبكر، ولبیان الحاجة إلى تدخلات في ذلك الصدد. وفي ما يتعلق بالقدرات، ففي محاولة لتحسين

خدمات المهام الأساسية في العمل، أنشأ البرنامج الإنمائي نماذج لتقديم خدمات المشتريات من بين مهام أساسية أخرى يديرها موظفون من ذوي المهارات والكفاءات المطلوبة. وفي ما يتعلق بالامتثال بشأن تلبية كل من متطلبات الحد الأدنى المتعلقة بإصدار الشهادات وتحميل خطط الشراء، فقد تم تجاوز نسبة ٨٠ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي ما يتعلق بالتصدي لعمليات الاحتيال المتصلة بالمشتريات، اتخذ البرنامج الإنمائي العديد من الخطوات الوقائية من أجل تحسين بيئة الرقابة المحيطة بمخاطر الاحتيال والفساد وسوء استخدام الأموال، عبر جميع مصادر التمويل لدى البرنامج الإنمائي. ويشمل ذلك تنقيح سياسة البرنامج الإنمائي في مكافحة الغش، وإنفاذ استخدام دليل التنفيذ/التطبيق على الصعيد الوطني، واعتماد إطار النهج المنسق لتحويلات الأموال النقدية الجديد المشترك بين الوكالات، والإطار التشغيلي الجديد لإشراك المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني في برامج البرنامج الإنمائي - وكلها تسعى إلى إجراء تعزيزات كبيرة في التوجيهات المتعلقة بإدارة المخاطر وأنشطة الضمانات المتصلة بها. وتساهم الجهود الكبيرة التي يبذلها البرنامج الإنمائي، في مجال الشفافية، في الإدارة الائتمانية بزيادة الوعي لدى المستفيدين بأنشطة البرنامج الإنمائي والمشتريات الباهظة الثمن. وقد أصدر البرنامج الإنمائي مؤخراً وثيقة استراتيجية للمشتريات تتضمن مبادرات رئيسية مبتكرة في مجال السياسات، ومن شأنها أن تضع البرنامج الإنمائي في طليعة منظومة الأمم المتحدة. وأصدر البرنامج أيضاً وثيقة في مجال السياسة العامة تتعلق بتخطيط المشتريات. وكان من شأن إنشاء مركز للمشتريات في كوالالمبور أن عزز قدرة البرنامج الإنمائي في مجال المشتريات.

١٦ - ولتحقيق التنفيذ الكامل للمتطلبات في إطار هذا المجال ذي الأولوية، سيسعى البرنامج الإنمائي، في الأشهر المتبقية، إلى تحقيق معالجة كاملة للأمور المتصلة بالقدرات والامتثال في مجال المشتريات. وتسعى استراتيجية المشتريات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي أطلقت مؤخراً، إلى معالجة معظم هذه التحديات على نحو منهجي، بطرق منها ما يلي: اعتماد نهج قائم على المخاطر في تخطيط عمليات الشراء، وذلك باستخدام اتفاقات طويلة الأمد بالنسبة للسلع والخدمات الرئيسية، على نطاق المجالات المواضيعية الرئيسية، كالانتخابات، والأزمات، والإنعاش، والصحة؛ وكفالة أن تكون المشتريات جزءاً من تصميم المشاريع وميزنتها؛ ومعالجة المسائل المتصلة بالقدرات بواسطة المركز الإقليمي في كوالالمبور لدعم المعاملات، وبنشر مستشارين في مجال المشتريات على الصعيد الإقليمي، للمساعدة في خطط الإجراءات الإدارية، والتخفيف من حدة المخاطر؛ واعتماد نهج جديد للتحقيقات الاستباقية استناداً إلى تحليل السوق والمقارنات المنهجية للأسعار.

دال - إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد

١٧ - أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً جيداً في هذا المجال ذي الأولوية، وهو الآن بصدد معالجة الجوانب المتبقية منه. والخطوة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تتطلب من البرنامج الإنمائي أن يصبح منظمة أكثر تطلعاً إلى المستقبل، وقادرة على اغتنام الفرص التي تنشأ، حيث إنه في أفضل وضع يهيئه لتحقيق نموه وأهميته بصفة مستمرة، ولتحسين أوجه الكفاءة في تقديم الدعم إلى المكاتب القطرية. وفي عام ٢٠١٤، نفذ البرنامج الإنمائي تغييرات هيكلية على مستوى المقر، وعلى الصعيد الإقليمي، من أجل التوفيق بين الهياكل التنظيمية والتوجهات الواردة في الخطوة الاستراتيجية، ولتحسين الدعم البرنامجي المقدم للمكاتب القطرية، بجعله أكثر أهمية بالنسبة لاحتياجاتها، وملبياً لتلك الاحتياجات. وقد تمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق نتائج بفضل تعزيز وجوده الإقليمي، بقيامه بنقل موارد المشورة والدعم البرنامجية إلى المناطق، وفي الوقت نفسه كفالة أن يعكس وجوده ذلك الاحتياجات الإنمائية للمناطق، وحجم البرامج، وسياق الأزمات. وقد كان التقدم المحرز في إطار هذه الأولوية جيداً، والبرنامج الإنمائي بصدد معالجة هذا المجال ذي الأولوية معالجة كاملة. وقد بدأ نفاذ الهياكل الجديدة في المقر، وعلى الصعيد الإقليمي، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث اتخذت جميع المكاتب تدابير لكفالة أن تدخل الهياكل الجديدة مرحلة التشغيل بفعالية. وفي عام ٢٠١٥، ركز البرنامج الإنمائي على مواصلة تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في مكتب الخدمات الإدارية. ودخلت الهياكل الجديدة في المكتب، بما في ذلك نماذج تقديم الخدمات المعدلة، حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولا تزال هناك جهود إضافية متواصلة تبذل في إطار إعادة هيكلة إدارة الأعمال في جميع المكاتب. وتحققت كفاءة من حيث التكلفة بإجراء تخفيض في عدد الموظفين في المقر وعلى الصعيد الإقليمي بنسبة ١٢ في المائة، وإجراء تحول في المقر/المناطق من نسبة ٤٠/٦٠ إلى ٥٦/٤٤. ورصد البرنامج الإنمائي فعلياً عناصر المخاطر طوال تلك العملية.

١٨ - ويقوم البرنامج بإعداد خطة لتحقيق فوائد ورصدها بعد ذلك في إطار الجهود الجارية لترسيخ سبل جديدة للعمل.

هاء - مساءلة الإدارة وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني

١٩ - يتناول مجال الأولوية هذا تعزيز إطار المساءلة، بإجراء تغييرات هيكلية في المنظمة (على سبيل المثال، المواءمة الوظيفية)؛ وبتحسين تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة، مسترشداً بتوصيات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات والخدمات الاستشارية الخارجية.

٢٠ - وقد حقق البرنامج الإنمائي تقدماً كبيراً في إطار هذا المجال ذي الأولوية، وهو بصدد تنفيذ الجوانب الرئيسية منه بحلول عام ٢٠١٦. وكان البرنامج الإنمائي قد أطلق إطار المساءلة المؤسسية لديه اعتباراً من أوائل عام ٢٠١٥؛ وسيقوم باستكمال هذا الإطار، بتحديد أوجه المساءلة في العمليات (في إطار مكتب الخدمات الإدارية الجديد)، بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ووضع البرنامج الإنمائي أيضاً سياسة جديدة لإدارة المخاطر في المؤسسة.

٢١ - وسيفيكون البرنامج الإنمائي في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، بوضع نموذج للسياسات الجديدة لإدارة المخاطر في المؤسسة، وقد وضع جدولاً زمنياً لتنفيذه في عام ٢٠١٦. وهذه مهمة طويلة الأمد، وقد تستغرق وقتاً أطول من الفترة المشمولة بهذا التقرير حتى تتحقق الفوائد كاملة، ذلك أن البرنامج الإنمائي منظمة معقدة وتتسم بطابع لامركزي إلى حد بعيد.

واو - إدارة المخزون والأصول والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع

٢٢ - يركز هذا المجال ذو الأولوية على تعزيز إدارة الأصول والمخزون (التسجيل، والتحقق، وإصدار الشهادات، والتخلص من الأصول المستهلكة تماماً، والتي لم تعد تستخدم، والتخزين السليم، لا سيما ما يتعلق بمخزونات مشاريع الصندوق العالمي؛ وكفالة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في ما يتعلق بأصول المشاريع الإنمائية في عام ٢٠١٥، وفقاً للأحكام الانتقالية للمعايير المحاسبية الدولية التي اعتمدها البرنامج الإنمائي.

٢٣ - وفي إطار هذا المجال ذي الأولوية، أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً كبيراً، وهو ماضٍ في تنفيذ المتطلبات وفقاً لمؤشرات خط الأساس. وتشمل التطورات المختلفة ما يلي: (أ) نجاح القيام، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بتحميل بيانات أصول المشاريع الإنمائية لما قبل ٢٠١٢ في النظام، في إطار استخدام البرنامج الإنمائي ومراقبته - وهو ما استند فيه البرنامج الإنمائي إلى الشرط المتعلق بالمرحلة الانتقالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأبلغ عنه ضمن الفترة الانتقالية المسموح بها - وهو ما سيجري الإبلاغ عنه في البيانات المالية لعام ٢٠١٥؛ (ب) تعديل الحد الأدنى لتسجيل الأصول الرأسمالية، من ٥٠٠ إلى ١ ٥٠٠ دولار، وذلك كي يصبح أكثر تماشياً مع الكيانات المماثلة، وهو ما يتيح للمكاتب القطرية تحسين إدارة أصولها الرئيسية على نحو أفضل؛ (ج) تنقيح سياسة إدارة الأصول في عام ٢٠١٤، من أجل تقديم المزيد من الإيضاحات وتعزيز الامتثال؛ (د) وضع أداة لمتابعة نوعية بيانات سجلات الأصول لدى المكاتب القطرية لاستخدامها في رصد البيانات وتصحيحها في سجلات الأصول؛ (هـ) رصد التقيد بالمواعيد في التصديق على المخزونات والأصول من أجل اتخاذ إجراءات داعمة وتصحيحية في الوقت المناسب (و) تعزيز إدارة المخزون وعمليات

التخزين في إطار الصندوق العالمي، بتقديم الدعم عن بعد، وفي الموقع، من أجل تحديد الكميات والتنبؤ بها.

٢٤ - ويقوم البرنامج الإنمائي باستمرار برصد نوعية سجلات الأصول بواسطة أداة المتابعة، وقد أصدر شهادات فصلية بشأن المخزون ساهمت إلى حد بعيد في تحسين النوعية والتقيد بالمواعيد.

زاي - إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة

٢٥ - يشمل هذا المجال ذو الأولوية رصد المهلة الزمنية السابقة للتوظيف؛ والامتثال لمتطلبات مجلس/فريق استعراض الامتثال؛ وإجراء رصد أوثق للعمليات المتصلة بانتهاء خدمة الموظفين إزاء حقوق الوصول إلى نظام أطلس.

٢٦ - وتتنوع مجالات التقدم المحرز إزاء مختلف عناصر هذه الأولوية، حيث لوحظ إحراز تقدم جيد في بعض العناصر، في حين يتطلب الأمر المزيد من العمل بشأن عناصر أخرى. وقد نفذ البرنامج الإنمائي بالكامل ضوابط انتهاء خدمة الموظفين في نظام أطلس، حيث يجري إصدار تقارير شهرية موجهة إلى مراكز التنسيق الأمني للوصول إلى نظام أطلس. ويقوم البرنامج الإنمائي بتجريب نظام التعيين الإلكتروني (eRecruit/eHire) في ١٨ مكتباً قطرياً. واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نُشرت إعلانات عن ١٤٧ وظيفة شاغرة بواسطة برنامج التعيين الإلكتروني، وهو ما ييسر أيضاً الامتثال لمتطلبات لجنة الاستعراض. وعندما يجري نشر نظام التعيين الإلكتروني على الصعيد العالمي، فإنه سوف ييسر عمليات تعيين وتوظيف المواهب. المزيد من التبسيط في البرنامج الإنمائي، وسيتيح تعزيز عمليات إعداد التقارير، وفي رصد الوقت السابق للتعيين. ويقوم مكتب الموارد البشرية ومكتب إدارة وتكنولوجيا المعلومات حالياً بإعداد الخطوات التالية لنشر نظام التعيين الإلكتروني على الصعيد العالمي.

٢٧ - ويقوم البرنامج الإنمائي باستكمال إطار التوظيف والاختيار، من أجل مواءمته مع الأولويات المؤسسية للمنظمة، مع التقيد بقواعد النظام الإداري للموظفين. وسيقدم البرنامج الإنمائي الإطار المستكمل إلى فريق الأداء المؤسسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن شأن موقع نظام التعيين الإلكتروني هذا أن يعزز أيضاً الامتثال للقواعد التي تنظم عملية التوظيف.

حاء - توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة

٢٨ - يركز هذا المجال ذو الأولوية على تسوية توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة تصل إلى ١٨ شهرا أو أكثر (عملا بقرار المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦).

٢٩ - وقد أحرز البرنامج الإنمائي تقدما كبيرا بموجب هذه التوصية ووفقا للمعيار المرجعي المقرر لكفالة أن لا يبقى غير منفذ سوى ٥ في المائة من العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت توصيات مجلس مراجعي الحسابات غير المنفذة منذ فترة طويلة، والبالغ عددها ٢٢ توصية، والواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٤ (A/69/5/Add.1)، قد نفذت جميعها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كانت هناك توصيتان لمجلس مراجعي الحسابات ظلتا غير منفذتين منذ عام ٢٠١٣. وتوصيتا مجلس مراجعي الحسابات، اللتان لم تنفذا منذ وقت طويل، من أصل ٨١ توصية صادرة على مدى السنوات الثلاث الماضية، تمثلان ٢ في المائة، أي أدنى من النسبة المرجعية المحددة البالغة ٥ في المائة. وفي ما يتعلق بتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات، ظل لدى البرنامج الإنمائي ٢,٩ في المائة من العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة خلال السنوات الثلاث الماضية غير منفذة منذ فترة طويلة. وفي حين أن هذا المجال ذا الأولوية يتسم بالدينامية والتغير بمرور الوقت، في ضوء إصدار التوصيات وتنفيذها، فإن البرنامج الإنمائي يرى، في هذه المرحلة، أن هذه التوصية قد عولجت

٣٠ - ويقوم البرنامج الإنمائي باستمرار برصد توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة منذ فترة طويلة، ويقوم بإدراجها في استعراضات الإدارة المالية، باعتبارها موضوعا معلقاً. ويقوم الفريق التنفيذي، برئاسة مدير البرنامج، وفريق الأداء التنظيمي، برئاسة المدير المعاون، أيضا برصد التوصيات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة، بصورة منتظمة.

ثالثا - حالة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٣١ - في تموز/يوليه عام ٢٠١٥، أصدر "مجلس مراجعي الحسابات" رسميا تقريره عن مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (A/70/5/Add.1 و A/70/5/Add.2) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد أصدر مجلس مراجعي الحسابات في تقاريره ٢٤ توصية مراجعي حسابات (في عام ٢٠١٣: ٢٨ توصية) و ٩ توصيات مراجعي حسابات (في عام ٢٠١٣: ٧ توصيات) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية، على التوالي. ومن بين التوصيات الأربع

والعشرين المقدمة بالنسبة للبرنامج الإنمائي، جرى تصنيف ١٠ توصيات (٤٢ في المائة) بأنها ذات 'أولوية عليا'، في حين جرى تصنيف ١٤ توصية (٥٨ في المائة) باعتبارها ذات 'أولوية متوسطة'؛ في حين جرى، بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، تصنيف ٣ توصيات (٣٣ في المائة) باعتبارها ذات 'أولوية عليا'، وتصنيف ست توصيات (٦٧ في المائة) باعتبارها ذات 'أولوية متوسطة'. ووافقت الإدارة على جميع التوصيات الصادرة.

٣٢ - ومن بين التوصيات البالغ عددها ٢٤ توصية، والصادرة بالنسبة للبرنامج الإنمائي، يتصل ٣٦ في المائة منها بتصميم المشاريع وإدارتها وتقييمها (٥٤ في المائة في عام ٢٠١٣)، ويرتبط تنفيذها فيما بينها ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات التي تُتخذ للتصدي للأولويات الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات، واثنان منها مكرستان لهذا المجال الوظيفي. وعلى غرار ذلك، وفي ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يتصل ٥٦ في المائة من التوصيات بإدارة المشاريع. ويعكف الصندوق حالياً على وضع أدوات رصد وأدوات متابعة تهدف إلى تعزيز الرقابة في هذا المجال.

٣٣ - وتمشيا مع ممارسات اعتمدت في السنوات السابقة، اعتمد البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نهجاً تدريجياً بشأن تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، مع تحديد مسؤوليات واضحة في ما يتعلق بتنفيذ كل توصية، ومواعيد الإنجاز المستهدفة. ويستند هذا النهج التدريجي إلى مدى تعقيد التقييم، والوقت اللازم لتنفيذه، وجعل مجلس مراجعي الحسابات يقوم بتنفيذه. ومن المهم ملاحظة أن تنفيذ توصيات عام ٢٠١٤ لم يبدأ إلا منذ صدور تقرير مجلس مراجعي الحسابات النهائي في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٣٤ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من إصدار تقرير مجلس مراجعي الحسابات رسمياً، يعرب البرنامج الإنمائي والصندوق عن ارتياحهما إذ يلاحظان أن إجراءات الإدارة، بشأن جميع توصيات مراجعة الحسابات، قد بدأت فعلاً لكفالة تنفيذها الكامل بحلول مواعيد الإنجاز المستهدفة. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٠، هناك جدول يبين حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، متاح على موقع أمانة المجلس التنفيذي.

ملاحظة: لجميع التوصيات ذات الأولوية العليا موعد إنجاز مستهدف، وهو الربع الأخير من عام ٢٠١٥، ما لم توجد عوامل ملزمة تؤدي إلى التنفيذ في موعد لاحق، على سبيل المثال، لكفالة إنجاز جميع عمليات استعراض أداء الموظفين.

الجدول ١ - حالة التنفيذ حسب مواعيد الإنجاز المستهدفة

المجموع	المقرر البدء بتنفيذها	قيد التنفيذ	المنفذة	عدد التوصيات	تاريخ الإنجاز المستهدف
10	0	9	1	10	٢٠١٥، الربع الأخير
6	0	6	0	6	٢٠١٦، الربع الأول
6	0	6	0	6	٢٠١٦، الربع الثاني
1	0	1	0	1	٢٠١٦، الربع الثالث
1	0	1	0	1	٢٠١٦، الربع الأخير
24	0	23	1	24	المجموع الكلي
١٠٠	صفر	٩٦	٤	١٠٠	النسبة المئوية

الجدول ٢ - حالة التنفيذ حسب الأولوية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المجموع	المقرر البدء بتنفيذها	قيد التنفيذ	المنفذة	الأولوية
١٠	صفر	١٠	صفر	عليا*
١٤	صفر	١٣	١	متوسطة
صفر	صفر	صفر	صفر	منخفضة
٢٤	صفر	٢٣	١	المجموع
١٠٠	صفر	٩٦	٤	النسبة المئوية للمجموع

الجدول ٣ - حالة التنفيذ حسب مواعيد الإنجاز المستهدفة - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

المجموع	المقرر البدء بتنفيذها	قيد التنفيذ	المنفذة	عدد التوصيات	تاريخ الإنجاز المستهدف
١	صفر	صفر	١	١	٢٠١٥، الربع الأول
٦	صفر	٦	صفر	٦	٢٠١٥، الربع الأخير
٢	صفر	٢	صفر	٢	٢٠١٦، الربع الأخير
٩	صفر	٨	١	٩	المجموع الكلي
١٠٠	صفر	٨٩	١١	١٠٠	النسبة المئوية

الجدول ٤ - حالة التنفيذ حسب الأولوية - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الأولوية	المنفذة	قيد التنفيذ	تقرر البدء بتنفيذها	المجموع
علياً*	١	٢	صفر	٣
متوسطة	صفر	٦	صفر	٦
منخفضة	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١	٨	صفر	٩
النسبة المئوية للمجموع	١١	٨٩	صفر	١٠٠

* قام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتحديد أولويات تنفيذ التوصيات ذات الأولوية العليا، بتحديد موعد نهائي لإنجاز ٧٠ في المائة منها، بالنسبة لكلتا المنطقتين، وهو ستة أشهر بعد صدور تقرير مجلس مراجعي الحسابات و ١٢ شهراً لإنجاز الـ ٣٠ في المائة المتبقية.

٣٥ - ومن بين توصيات مراجعة الحسابات البالغ عددها ٢٤ توصية، بالنسبة للبرنامج الإنمائي و ٩ توصيات بالنسبة لصندوق المشاريع الإنتاجية، الصادرة لسنة ٢٠١٤ المالية، نُفذت توصية واحدة بالنسبة لكل من المنطقتين، وقد طلبت الإدارة من مجلس مراجعي الحسابات إفعال الحساب المالي للتوصيات. ولمعظم هذه التوصيات موعد إنجاز نهائي، وهو عام ٢٠١٦، نظراً لاتساع نطاق تطبيقها، عبر جميع المكاتب القطرية.

رابعا - حالة توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العامين ٢٠١٣، و ٢٠١٢ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٣٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومن بين ٨١ توصية من توصيات مراجعة الحسابات الصادرة بالنسبة للبرنامج الإنمائي، للسنوات المالية الثلاث الماضية، والسنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٢، وفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، جرى تقييم ٧٩ توصية (٩٨ في المائة) باعتبارها 'نفذت بالكامل'، وبقيت توصيتان (٢ في المائة) قيد التنفيذ. وبالنسبة لصندوق المشاريع الإنتاجية، فقبل عام ٢٠١٢، أُدمجت جميع التوصيات المتعلقة به في تقرير واحد لمجلس مراجعي الحسابات، مع البرنامج الإنمائي. ومن بين التوصيات الصادرة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، والبالغ عددها ١١ توصية، جرى تقييم سبع توصيات (٦٤ في المائة) باعتبارها 'نفذت بالكامل'، وبقيت أربع توصيات (٣٦ في المائة) قيد التنفيذ. وقد ساهمت عوامل مختلفة في

حالات التأخير في إنجاز تنفيذ التوصيتين (للبرنامج الإنمائي) والتوصيات الأربع (لصندوق المشاريع الإنتاجية) لمراجعة الحسابات التي لم يبت فيها بعد، ومن ذلك مثلاً ما يلي:

(أ) لا يزال البرنامج الإنمائي في انتظار أن يقوم مجلس مراجعي الحسابات باختيار عينة للمصادقة عليها (إذ إن مجموع التوصيات كبير جداً). وقد أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه سيقوم باختيار العينة في المراجعات الحسابية المؤقتة للمكاتب القطرية لعام ٢٠١٥، المقرر أن تجري في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ (توصية واحدة)؛

(ب) يتطلب التنفيذ الكامل موارد كبيرة من حيث الموظفون والاستشاريون، وتوافر الوقت والموارد المالية لمكتب إدارة وتكنولوجيا المعلومات (أربع توصيات لصندوق المشاريع الإنتاجية، وتوصية واحدة للبرنامج الإنمائي).

الجدول ٥ حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

النسبة المئوية للمجموع	عدد التوصيات	حالة التوصيات
٩٨	٧٩	منفذة
٢	٢	أقيد التنفيذ
١٠٠	٨١	المجموع

الجدول ٦ - حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

النسبة المئوية للمجموع	عدد التوصيات	حالة التوصيات
٦٤	٧	منفذة
٣٦	٤	أقيد التنفيذ
١٠٠	١١	المجموع

خامسا - خاتمة

٣٧ - حصل البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية على آراء مراجعة حسابات غير مشفوعة بتحفظات، صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات لفترة تزيد عن عقد من الزمن، وفي السنة الثالثة من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن المنظمين لا تعتبران تلك الإنجازات أمراً مسلماً به، ولا تستخفان بالمخاطر الكامنة فيها أو المتبقية بصدددها. والتقدم المحرز حتى الآن مشجع في جميع أولويات الإدارة الثماني العليا المتصلة بمراجعة

حسابات البرنامج الإنمائي، ذلك أن ٨٨ في المائة من الأولويات هي على المسار الصحيح، وستنفذ بحلول منتصف عام ٢٠١٦، وهناك ١٢ في المائة منها 'منفذة بالكامل'، وذلك تحسن إيجابي مقارنة بتقييمات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تبين أن ٦٧ في المائة من الأولويات كانت على المسار الصحيح، وأن ٣٣ في المائة حققت تحسناً ضئيلاً. ويشارك البرنامج الإنمائي فعلياً على مختلف المستويات من أجل كفالة إحراز مزيد من التقدم في جميع هذه المجالات، قبل وضع الصيغة النهائية لتقرير مراجعة الحسابات الذي سيصدره مجلس مراجعي الحسابات في الربع الثاني من عام ٢٠١٦. ويستمر مدير البرنامج ومدير البرنامج المعاون في تحديد المسار، والقيام عن كثب برصد التقدم المحرز في معالجة أولويات مراجعة الحسابات، وتخفيف حدة المخاطر المؤسسية ذات الصلة، بواسطة لجنة إدارة المخاطر.

المرفق ١

الأولويات الثماني العليا التي حددتها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية	إدارة البرامج/المشاريع وضمان الجودة
تخطيط المشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم	إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد
المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني	إدارة المخزون والأصول وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع
إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة	توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة

المرفق ٢

تقييم أولي للتقدم المحرز: الأولويات الثماني العليا التي حددتها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٣	٥- المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني	٣	١- إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية
٤	٦- إدارة المخزون والأصول وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع	٣	٢- إدارة البرامج/المشاريع وضمان الجودة
٣	٧- إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة	٣	٣- تخطيط المشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم
٥	٨- توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة	٤	٤- إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد

رموز الألوان	مفتاح البيان
٥	عولجت الأحوال بفعالية
٤	لوحظ حدوث أوجه تحسن، العمل جار حسب المقرر
٣	لوحظ حدوث أوجه تحسن، لا يزال ينبغي بذل المزيد من الجهد
٢	لم تُطبق الإجراءات الإصلاحية تماماً بعد، أو لم تتحقق تماماً بعد الآثار المتوخاة من الإجراءات، أو ينبغي تخفيف حدة المخاطر الكامنة
١	ساءت الأحوال